

مخطط اليدومي ضد المؤتمر

بات من المؤكد أن حزب التجمع اليمني للإصلاح «الأخوان المسلمين» ليست مشكلته فقط مع رئيس الجمهورية السابق المشير علي عبدالله صالح، وإنما أيضاً مع المؤتمر الشعبي العام، بعد أن أظهر المؤتمر قدراً كبيراً من التماسك والاصطفاف سواء أثناء الأزمة، أو في فترة التسوية السياسية، الأمر الذي أربك تطلعاته نحو السلطة، وأفضل خطه الانقلابية وأخذ سقفها الزمني حسب ما هو مخطط له..

لذا يتصرف اليوم بهستيرية واضحة، فتحول من حزب سياسي إلى مليشيات مسلحة تمارس التقطعات والاختطافات وتقيم الممارس ونقاط التفتيش خارج النظام والقانون، وانتقل من قيادة فوضى المؤسسات إلى قيادة عصابية فساد داخل الحكومة، أكد ذلك ما نشرته مختلف وسائل الإعلام عن قيام وزير المالية بتوجيه البنك المركزي بصرف مبلغ (200) مليون ريال كدفعة مقدمة من المرحلة الأولى لمشروع بناء جامع خاص بجامعة الإيمان.

محمد علي عناش

تظل المؤامرة قائمة على الشعب اليمني وعلى المؤتمر الشعبي العام كونه من قاد مسيرة البناء وعملية التنمية في الوطن وحقق العديد من المنجزات التنموية التي كانت اليمن تفتقر لأبسط مقوماتها.

كنا نعتقد أن هناك من يستهدف الزعيم علي عبدالله صالح، لكن الذي تبين انهم يستهدفون الوطن بأسره وهناك مؤامرة على المؤتمر وقيادته التي تشكل صمام أمان للأمن والاستقرار لليمن وللعالم أمام خطر القاعدة..

أبو عمار العشاري

أيها المؤتمريون.. كفى تهاوناً

بل وتمتع اللجان العسكرية من دخول الحارات وبعض الشوارع لمواصلة عملها ولا تعلن عن منعها.

إن المؤامرة قائمة للاستيلاء على الدولة والانتقام من المؤتمريين وفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي وهو ما يجب على المؤتمريين أن يلتفتوا حوله ويثبوتوا إلى جانبه ويفضحوا تلك المؤامرات أمامه وأمام الدول راعية المبادرة وإعادة الأمور إلى نصابها في تنفيذها ودون تردد وفضح الانتقام عليها أمام الرأي العام من خلال آليات تواصل إدارية وتنظيمية ووسائل الاعلام المتاحة، فإذا كان المؤتمريون قد قبلوا القفز على بعض بنود المبادرة التي كان من المفروض تنفيذها خلال الأشهر التي تلت تشكيل حكومة الوفاق.

لقد بات معروفاً أن الجناح المتشدد لحزب الإصلاح بقيادة الزندانى وعلي محسن هما من يرعى هذا التنظيم من خلال الدعم المادي والمعنوي محاولين بذلك إضعاف الدولة والنيل من مقوماتها الاقتصادية والعسكرية، لكن ما يؤسف له هو تجاهل من قبل الدول الراعية للمبادرة الخليجية رغم تحذير الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر لتلك الدول ومطالبته إياها بمتابعة تنفيذ المبادرة وأيتها الزممة إلا أن تلك الدول مستمرة بتجاهل ما يجري على الأرض من انتهاكات لحقوق الإنسان وحق المدنيين من قبل عصابات أولاد الأحرار ومليشيات الفرقة في الحصة وصوفان أو في الجامعة وهائل، ففي الوقت الذي قفز فيه رعاة المبادرة إلى الانتخابات الرئاسية متجاوزين العديد من بنود أليتها ومن ضمنها: رفع المتارين وإعادة المسلحين إلى قراهم بعد تسليم أسلحتهم الثقيلة والمتوسطة للدولة، وكذا رفع المعتصمين التابعين للمشترك من الشوارع والأحياء وتوفير أكبر قدر ممكن من الحماية والحقوق الإنسانية لسكان تلك الأحياء وكذلك عودة المسلحين إلى كئناهم ومنع التقطع وحماية أنابيب النفط والغاز ومنع مليشيات الإصلاح من العدوان على المعسكرات وعدم التحريض عليها من قبل إعلامهم.. الخ.. كل ذلك خلال ٩٠ انتخابات ٢١ فبراير.

كل هذا لم يحصل منه شيء وتم القفز على كل تلك البنود ومعظم سكان العاصمة يرحلون تحت وطأة المعاناة والتصفيات في حي الجامعة ومائل والحصبة حتى الآن محرومين من كل حقوقهم.

كذلك اللجنة العسكرية لم تكن عند حسن ظن المواطنين بها، الذين كانوا يأملون أن تمثل الوطن وتنحاز إلى صف المواطن وتكون عند مستوى الامانة التي تحملتها، بل لقد انحازت للانقلابيين بديل

أن ما قامت به هو رفع بعض النقاط العسكرية والامنية ولم تحرك ساكناً بالنسبة للانقلابيين وكأنها تهيئ الفرصة لا نقضات الانقلابيين على العاصمة صنعاء، ونجدها تزور الشوارع لتتصور مع الدرر وهو يجرف كوم الاكياس الرملية وما أن تغادر اللجنة حتى يتم عودتها كما كانت

واستهدافه، - ضرورة التواصل والتهيئة لعقد ملتقى وطني مع القوى السياسية والشبابية والمدنية المؤثرة التي أفرزتها الساحات، لوضع أسس وقواعد وطنية مشتركة للعمل السياسي والوطني المشترك، وتشكيل جبهة عريضة لمواجهة الأخطار المحدقة بالوطن ووحدته وأمنه واستقراره ومواجهة التطرف والارهاب، والدفاع عن المشروع الديمقراطي من كل المحاولات الانقلابية، وكذا رسم ملامح الدولة المدنية الحديثة وترسيخ قيمها وتعزيز حضورها في جميع الاتجاهات.

هذه بعض الإضاءات والخطوط العريضة لتفعيل المؤتمر وإنعاش حضوره السياسي في المرحلة القادمة استشرعاً منا واستشعاراً بحجم المخاطر التي تتهدد البلاد والعباد، وإيماناً بما يمتلكه المؤتمر من إمكانات لتشكيل خط الدفاع الوطني الأول. لقد كان رهان الإصلاح عالياً وجازماً بأن المؤتمر سوف يتلاشى وينهار بمجرد أن يفقد السلطة وبمجرد أن يتعرض لعدة ضربات موجعة، غير أنه صمد وقاوم، الأمر الذي فاجأ الإصلاح وأزعجه وأقلقته وأربك كل تطلعاته ومخططاته السلطوية، فزادت دافعيته وأصراره على استهداف المؤتمر وتمزيقه ووراثته بشكل هستيري.

صحيح أن المؤتمر صمد وقاوم نتيجة لعدة عوامل شعبية ودايمية أكثر منها تنظيمية، لكن سيطر من المغالطات والكبر والدمر أن نقول إن المؤتمر لم يتأثر وأنه سيطر طويلاً يواجه التحديات بوضعه الراهن، بل تأثر كثيراً، وأن وضعه الراهن لن يمكنه من الاستمرار طويلاً في مواجهة التحديات والمؤامرات في ظل حالة الجمود والركود وسريان حالة من الانهزام واللامبالاة التنظيمية وفقدان التواصل والترابط واتساع الهوة بين القيادة والقاعدة، وانحدار وضع الروح التنظيمية وتسرب الكثير من المحاكات والعداوات القطيعة بين الأعضاء، وطفان المصلحة والمنفعة على النشاط والفعالية، وعدم الانتباه للدور المزودج للتطوير الخامس الذي مازال موجوداً داخل المؤتمر في جميع مستوياته.. مما يتطلب من كل الأعضاء استيعاب هذه المسائل مجمعة واستيعاب خطوط واتجاهات العمل المذكورة سابقاً.

بقي القول إن حضور المؤتمر القوي والمؤثر في المرحلة القادمة أصبح ضرورة وطنية تنظر إليها بعين الاعتبار كل القوى الوطنية والمدنية التي تستشعر حجم المخاطر المحدقة بالبلاد، وتتركز على خطه لا الأسمك بالسلطة والسيطرة عليها نهائياً، فالمؤتمر يمتلك كل أدوات وإمكانات القوة ومواجهة التحديات والحضور القوي والفاعل في الساحة السياسية، إلا أنها تحتاج إلى بلورة وإلى تفعيل وتجديد وتنظيم، وإلى روح تنظيمية قوية وموحدة ومتماسكة.

باستخدام بلطجية ولجان شعبية، - إغراء بعض مرضى النفوس بالأموال للقيام بأعمال تخريبية. - استقطاب عناصر معينة وتكثيف الإبراز الاعلامي لهم كي يعكس سلباً على أعضاء المؤتمر ويزعزع ولائهم وانتماءهم للمؤتمر. - إقحام رموز اجتماعية في صراعات مذهبية مع أطراف أخرى كالحوثيين. - ومن مجمل هذه الأساليب والأدوات يمكن استنتاج الاهداف والغايات المراد تحقيقها من وراء ذلك.

من هنا بات لزاماً على المؤتمر الشعبي العام قيادة وكادراً أن يلتفتوا حول تنظيمهم وأن يرسوا الصفوف ويوحدها وأن يستشعروا خطورة المرحلة ويستوعبوا بمسؤولية تنظيمية كل ما تعرض له المؤتمر وكل ما يحاك ضده وضد الوطن ووحدته، وضد المشروع الديمقراطي والسلم الاجتماعي في البلاد من مؤامرات ومخططات انقلابية وأعمال ارهابية وأثرات للفتن الطائفية والمناطقية، الامر الذي يستدعي أن يكون لهم دور وموقف وطني وتنظيمي في المرحلة الراهنة والمرحلة القادمة لمواجهة هذه المؤامرات والمخططات الانقلابية والاجتثاثية والتجزئية..

وفيما يلي أهم الوجهات والخطوط العريضة المؤهلة لعمل سياسي وتنظيمي قوي وفعال في المرحلة القادمة: - ضرورة أن تقوم قيادات المستويات العليا بدراسة وتقييم مرحلة الأزمة على جميع المستويات السياسية والإعلامية والتنظيمية تقييماً دقيقاً ومركزاً بما يكفل تلافي الاخفاقات وتصحيح الاختلالات وتعزيز النجاحات وتطويرها، وإعداد التصورات المنهجية لمختلف اتجاهات العمل التنظيمي في المرحلة القادمة.

- ضرورة تفعيل المؤتمر كحزب سياسي وبادوات حزبية وتنظيمية، بعد أن ظل طويلاً يكرس كحزب حاكم ويفعل بادوات الدولة وإمكاناتها.

- التركيز على القيادات الوسطية وتطوير أدائها السياسي والتنظيمي، باعتبارها حلقة التواصل والاتصال المهمة بين القمة والقاعدة، وأن استلزام الأمر إجراء بعض التعديلات والتغييرات في هذا المستوى.

- العمل على حشد الطاقات ورص الصفوف وتفعيل كل أعضاء المؤتمر على مستوى المراكز والعزل.

- إقامة الدورات التدريبية والتأهيلية النوعية طويلة الأجل وقصيرة الأجل، تتعلق بالتنمية السياسية.

- إعادة كادر إعلامي واسع الانتشار وتطوير أدائه وتنمية معرفه وقدراته.

- ضرورة الاهتمام الجاد بالبناء والتأطير التنظيمي على أساس قطاعي ونقابي ومهني، كقطاع الطلاب والقطاع النسائي، نقابة العمال، نقابة الأطباء والصيدالة، نقابة المحامين، إلى آخر القطاعات والنقابات.

- الاهتمام الخاص بالشباب والعمل على تعميق الولاء للتنظيمي



والوطني لديهم وتنمية قدراتهم ومواهبهم الإبداعية في جميع المجالات السياسية والثقافية والفنية.

- إيلاء القطاع الإعلامي للمؤتمر عناية خاصة ومركزة بما يكفل تفعيل الأداء الإعلامي والارتقاء به وتوسيع نطاق نشاطه ومفعالياته وتعدد وسائله ومنابره، - مواجهة كل ممارسات الفساد وإهدار المال العام والإجراءات التعسفية والانتهاكات الحقوقية، بمختلف الوسائل والطرق السلمية كالمظاهرات والاعتصامات والاضرابات.

- معالجة كل الثغرات والعيوب في سياسة المؤتمر وأدائه وسلوك أعضائه، والتأكيد على ضرورة وضع حد لكل من يسبب للمؤتمر في عمله ومنصبه ومركزه الاجتماعي، ففي من الأمور والقضايا التي يستغلها الطرف الآخر للتحريض على المؤتمر وتشويهه

ما زال الإصلاح يشعر أن المؤتمر الشعبي العام رغم كل ما تعرض له من ضربات على جميع المستويات، ورغم كل ما فقده من أدوات قوية إلا أنه مازال يحد من توجهاته السلطوية ويعرقل مخططاته التامرية ويكشف الكثير من ملفات فساد وتضليله السياسي والاعلامي.

من هنا لا يبدو أن الإصلاح متحمس ومتفرغ لتنفيذ المبادرة الخليجية وإنجاح حكومة الوفاق الوطني، ولملمة الجراح وتهيئة الأجواء للحوار الوطني المسؤول، وإنما متفرغ لاستهداف الحرس الجمهوري لإضعافه وتفكيكه بمختلف الوسائل كونه الجبهة القوية التي تحطمت على جدرانها المتماسكة أهدافه وطموحاته التامرية والانقلابية..

ومتفرغ أيضاً لاستهداف المؤتمر لتمزيقه والحد من نشاطه وشل فاعليته التنظيمية والجمهيرية، مستخدماً كافة وسائل الترغيب والترهيب بما فيها الاغتيالات والاختطافات ومهاجمة المقرات، وتصفية وجوده في المؤسسات وشراء ولايات الكثير من أعضائه وقياداته الوسطية..

هناك الكثير من الاهداف الاستراتيجية والأسباب العديدة التي تجعل الإصلاح مصراً على استهداف المؤتمر وتفكيكه بل ويعمل على إرباك حكومة الوفاق الوطني والمبادرة الخليجية وكل شيء في البلد حتى يتحقق له هذا الأمر.

ضرب الديمقراطية

يسعى الإصلاح إلى ضرب العملية الديمقراطية التعددية وتشويهها والقضاء نهائياً على أي توازن سياسي في البلاد، ولن يتحقق له ذلك إلا بتفكيك المؤتمر وازاحة من طريقه ووراثته الكثير من إمكاناته المادية والتنظيمية، وقد كشفت رسالة اليدومي - حملت إخطار «سري جداً» إلى أمير قطر بعد حادثه النهدين - الكثير من جوانب هذا التوجه الاستصالي سماها معركة الفلول).

يدرك الإصلاح أن بقاء المؤتمر الشعبي العام كقوة سياسية وجمهيرية فاعلة ومؤثرة في الساحة الوطنية سيجعل الكثير من القوى السياسية والمدنية تلتف حوله خاصة القوى الليبرالية واليسارية التي يعتبرها الإصلاح من أعدائه وخصومه.

يدرك الإصلاح أنه لن يمثل للشعب خياراً وطنياً في ظل بقاء المؤتمر كحزب سياسي فاعل في الساحة نتيجة لما أرتكبه من أحداث تخريبية وانتهاج العنف والقوة والتضليل السياسي والاعلامي.

وبناء عليه.. إن ما يجب أن تقمه وتستوعبه كل القوى السياسية والثقافية اليمنية في هذا المنعطف الوطني الخطير جداً أن الإقصاء والإلغاء ومحاربة كل القوى المؤثرة في البلاد، هو سلوك ومنهج ثابت لدى حزب الإصلاح وشغله الشاغل، لأنه ليس حزباً ديمقراطياً ولا يؤمن بالتعايش المشترك ولا بحرية الفكر والرأي، وتاريخه السياسي شاهد على ذلك، حيث عاش ظللاً للحاكم ليمارسه هذا الأمر وللتكسب والمنفعة، لذا لن يكون مستقبلاً حزباً ديمقراطياً بل قاعاً ومستبداً.. ومن الدكتور حمود العودي إلى الشاعر بشري المقطري فصول مأساوية كثيرة

عن محنة العقل والحرية على يد طالبان الإصلاح.. وليس حزباً وطنياً، فليس هناك من قضية دافع عنها أو تبناها، فرصيد النضال خال من المواقف الوطنية وتاريخه السياسي شاهد على ذلك.. ويكفي أن أمينه العام الحالي كان يوماً ما رئيساً لجهاز الأمن الوطني، وليس حزباً عصياً أو تقدمياً، بل حزباً منظرماً وتقديرياً يعادي ويحارب القوى التقدمية ويكفرها ويحرض عليها.

اعتقد أن الذي يجعل الإصلاح يبدو بهذا الشكل وهذا التوجه، أنه لم يعيش تجربة نضالية وطنية حقيقية وإنما عاش تجربة إقصائية ونفعية تعمقت وترسخت لديه كثقافة وتوجه، يعزز هذا الأمر ويؤكده تركيبتها التنظيمية «القبلية، التجارية، العسكرية، الراديكالية.. الخ»، وهي بالطبع متعددة الطموحات والاهداف الشخصية، ومن المستحيل أن تصنع منه حزباً وطنياً ديمقراطياً وعصرياً ومتسامحاً بل تجهماً أشبه بالقبيلة الكبيرة أو ملتقى للمصالح التي ترتب وتتراكم داخل هذا الملتقى بثقافة معينة ومع أشخاص معينين، لذا فالانتماء للإصلاح أكثر من الانتماء للوطن وأكثر من الانتماء للقيم الجمعية لكل اليمنيين، فالوطن هو الإصلاح والإصلاح هو الوطن، من هنا تأتي النزعة الاقصائية وعدم القدرة على التعايش المشترك بقيم جمعية وقواسم مشتركة محورها الحرية والمصالح المشتركة.

«معركة الفلول» التي أشار إليها اليدومي في رسالته إلى أمير قطر قسمت المؤتمريين إلى شرائح وفئات ثلاث، ووفقاً لمواصفات كل فئة، وضعت لكل فئة قائمة من الأدوات والوسائل العدائية والاقصائية التي يتم استخدامها تجاه كل فرد فيها، تمثلت هذه الأدوات والأساليب وبشكل عام فيما يلي:

-التشهير بكثير من الرموز وتعليق صورهم في دوائرهم الانتخابية كمثل للعدالة في قضايا كيدية.. - استهداف رموز معينة عبر مختلف وسائل الاعلام.

- التحريض الاجتماعي والمقاطعة الاجتماعية.

- الحرمان من المشاركة العامة وعدم السماح للكثير من الرموز بالترشح.

- التخلص من بعض الرموز من خلال المحاكمات ورفع دعاوى قضائية ضدهم مصحوبة بحملة حقوقية مؤسسية منظمة.

- العزل من المناصب في الجامعات والمؤسسات الكبرى.

- حصار مصالح البعض ومقاطعتها

وتهديد مصالحها في الخارج.

- ضرب أدوات قوة البعض

مسيرة بدمار للمطالبة بقتلة الشهيد ذعنان

محافظة ذمار - حظي باحترام شديد وشعبية كبيرة من قبل كل الفعاليات ومنظمات المجتمع المدني التي لن تتوقف عن المطالبة بسرعة القبض على المجرمين حتى لو استدعى الامر الاعتصام أمام بوابة المحافظة واعتصام آخر أمام منزل فخامة الأخ عبدربه ذعنان وأثنين من مرافقيه صباح يوم السبت ٢٠١٢/٢/٢٣م أمام بوابة المحافظة وهو من جانبه تحدث الأخ الشيخ محمد عبدالكريم ذعنان - عضو المجلس المحلي بمدينة ذمار قائلاً: إننا نشترك في هذه المسيرة لمطالبة الدولة القيام بواجبها في تنفيذ حكم الله في المجرمين حقناً للدماء.

طالب من خلاله النائب العام ووزارة الداخلية والسلطة المحلية بالمحافظة القيام بواجبها في القبض على المجرمين القتلة الذين يسرحون ويمرحون، وتنفيذ حكم الشرع والقانون فيهم كونهم ارتكبوا جريمة غادرة وبشعة في اغتيال الشيخ الشهيد عبدالكريم ذعنان وأثنين من مرافقيه صباح يوم السبت ٢٠١٢/٢/٢٣م أمام بوابة المحافظة وهو من جانبه تحدث الأخ الشيخ محمد عبدالكريم ذعنان - وكيل المحافظة رئيس الاتحاد العام لشباب اليمن نائب رئيس هيئة الرقابة التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام

نظمت منظمات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية والمشاخ والشخصيات الاجتماعية والعقال والشباب بمحافظة ذمار مسيرة جماهيرية حاشدة بمدينة ذمار صباح يوم أمس الأول السبت ٢٠١٢/٢/٢٣م وذلك لمطالبة السلطة المحلية واللجنة الأمنية بإلقاء القبض على بقية المجرمين قتلة الشهيد الشيخ عبدالكريم أحمد ذعنان - وكيل محافظة ذمار المساعد ومرافقيه، وفي تصريح خاص لـ«الميثاق» قال الأخ حسين علي الخلقى - رئيس الدائرة الثقافية للاتحاد العام لشباب اليمن بمحافظة ذمار -

وكيل البيضاء جرعون يعقل رجل أعمال

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحرياته وإساءة استخدام للموظيفة العامة وكلها جرائم يعاقب عليها القانون والمواثيق الدولية.

وشادت الرابطة كل المنظمات الحقوقية المحلية والدولية سرعة إدانة واستنكار هذه الجرائم البشعة، وطالبت حكومة الوفاق بالإفراج عن المعتقلين بدون أي مسوغ ومحاسبة من يرتكبها وعزلهم من وظائفهم بعد خضوعهم لتحقيق شفاف ومحاكمة عادلة وفقاً للقانون.

وناشدت الرابطة فخامة رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي التوجه لمحافظة البيضاء بالإفراج الفوري عن رجل الأعمال الصباحي والمحسوب ظلماً وعدواناً، والتوجه بفتح تحقيق في كل انتهاكات حقوق الإنسان والمخالفات التي ارتكبتها الوكيل المذكور منذ قرار تعيينه في رداً وفقاً للقوانين النافذة.

قالت رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة إن وكيل محافظة البيضاء لشئون رداً سنان جرعون وجه باعتقال وحبس رجل الأعمال حمود ناجي الصباحي منذ أربعة أيام في سجن إدارة أمن رداً وبدون أي مسوغ قانوني.

وقال بيان صادر عن الرابطة: إن هذه الجريمة تأتي بعد أقل من شهر على ارتكابه لجريمة الاعتداء على الحرم الجامعي لكلية تربية رداً والاعتداء على عميد الكلية والتي على إثرها تم تعليق الدراسة والاختبارات في الجامعة، مشيراً إلى عدم اتخاذ أي إجراءات قانونية ضد الوكيل المذكور المعين حديثاً.

وقال البيان: إن هذه الأعمال غير القانونية وأبشعها حجز حريات المواطنين بدون أي مسوغ قانوني والتي يقوم بها الوكيل المذكور تعتبر